الدولة والتحديث المؤسسي في الجزائر: المسار الإنمائي وانعكاساته على الحراك الاجتماعي

عثمان حادي
أستاذ محاضر قسم "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة

ملخص:

يشير الواقع ونتائج الدراسات إلى أنَّ مسألة الحراك الاجتماعي الناتجة عن التحديث المؤسسي لم تبلغ في مختلف مراحلها حالة الانسجام الكامل، فهي لم تمر بمراحل تطور واحدة أو متماثلة،بل اختلفت وتباينت من مرحلة إلى أخرى. على المستوى الوطني، قام مشروع التحديث الوطني على التضحية باستقرار المنظومة الوطنية لصالح التفتت الاجتماعي والانحلال المؤسساتي وإخضاع الكل الاجتماعي لمنطق واحد هو منطق السوق، الذي أنتج أشكالا جديدة من العلاقات المؤسسية المبنية على منطق الاستغلال لصالح اتجاهات اجتماعية جديدة، في ظل تخبط السياسيات الوطنية في استيعاب مختلف مسارات الحراك الاجتماعي، وهو الحال الذي انعكس سلبا على مختلف المؤسسات الاجتماعية التي لم تتمكن من الانغراس الايجابي في الجسم الاجتماعي الوطني وضلَّت تنظر بريبة وتشكيك إلى سياسات التحديث الوطني. إن هذه السياسات التي عوَّل عليها النظام السياسي لتكون القاعدة الاجتماعية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة

لإنجاح مشروع الانتقال المؤسسي والاجتماعي، لم تفشل فقط في القيام بهذا الدور، بل فشلت في الترويج وحشد التأييد الشعبي لها، ممَّا زاد في تعميق أزمة النظام المؤسساتي للدولة وانحصار في مصداقية الدولة وأنتج أشكالا من العلاقات الاجتماعية لا تنتمي إلى هوية المشروع الوطني.

الكلمات المفتاحية: التحديث المؤسسي؛ المسار الإنمائي؛ الحراك الاجتماعي.

State and institutional modernization in Algeria: development path and its impact on social mobility

Abstract:

The results of the studies actually indicate that the issue of social mobility caused by institutional modernization did not report in various stages of full harmony, it has not been a single development stages or similar, but different and varied from one stage to another. At the national level, the national modernization project on national system stability sacrificed in favor of social disintegration and institutional decay and subdue all one logic is the logic of social market which produced new forms of institutional relations based on the logic of exploitation for the benefit of new social trends, under national politicians blundering accommodate various tracks of social mobility. And it is reflected negatively on the various social institutions which failed implantation body positive national and social uncertainty and questioning look lost to national modernization policies. These policies that relied the political system of basic social rule that depends upon the State of the social and institutional transition project a success, not only failed in this role, but failed to promote and popularize it, further deepening the institutional system crisis Of the State and the State's credibility is localized and produced forms of relationships.

Key-words: Institutional modernization; Development path; Social mobility

مقدمة:

إنَّ مسيرة الإنماء الاجتماعي والاقتصادي، عادة ما تتأثر بشكل مباشر بسياسات التطوير والتحديث المؤسسي التي تطبقها الدول في مجتمعاتها التقليدية. من هنا فإنَّه من الضروري -على المستوى الوطني- معرفة توجهات هاته السياسات وتأثيراتها في مسار الحراك الاجتماعي الوطني وأشكاله الطبقية الناتجة عنها وانعكاس كل ذلك على السياسات الاجتماعية التي تستهدف تنمية المجتمع والتي غدت مطلبا وطنيا إستراتيجيا ملحا، خصوصا فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والسياسية للأجيال ودورها في تحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي، وبالتالي التمكين لدولة القانون وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الوطنية المنشودة، فمسيرة الإنماء الوطني تستهدف إحداث تغيرات في أنساق القيم والاتجاهات، فهي في الدرجة الأولى تجمع بين هذه التصورات أو المتغيرات إلى جانب أسلوب ومسارات التوجيه المؤسسي. وبمعنى آخر، فهي تتمثل في توظيف هذه التحولات: **فلصالح من توظف هذه التغيرات الإنمائية الاقتصادية والقيمية والمؤسسية؟ وماهي الأشكال الطبقية التي يمكن أن تنتج عنها؟**

أولا- في مفهوم الدلالات الطبقية والمسار الإنمائي:

تتضح أهمية هذه المسألة من خلال إدراك أنَّ هناك العديد من العمليات الإنمائية تمت لصالح الطبقة المستغلة وعلى حساب الجماهير.

وفي ضوء هذا الفهم، يمكن القول بأنَّ مختلف العمليات الإنمائية، تتمثل في تلك العمليات المخططة التي يتحول من خلالها المجتمع من نسق اجتماعي يعكس شكلا معينا من أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى نسق آخر يعكس شكلا مختلفا يحقق التقدم الاجتماعي لجماهير المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية، وإن ظلَّ واقع المسار التنموي المغلوط ينأى كثيرا عما تقتضيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعلية الشاملة على الصعيد القطري في ظل معطيات الواقع، المتمثلة في الانكفاء القطري وتبديد الثروة والاتجاه إلى الاستهلاك المفرط والفجوة الداخلية بين سقوف مرتفعة للثروة وكثرة ضائعة في ردهات الفقر والبطالة.

والطبقات الاجتماعية في هذه المعادلة، هي أشكال يمكن أن تتخذها التصورات التي نبنيها حول المجتمع، وحول التفاوتات الاجتماعية التي نجدها فيه وتنظيم هذه التفاوتات ومآلها. هذه التصورات تسمح بتفسير ظواهر التفاوت وإعطاء قراءة ناقدة لمعنى الطبقات وسبل تحليلها وفهمها. وتنتمي أشكال التعبير عن الطبقات إلى الفروقات الاجتماعية التي تستند بدورها إلى منهج واحد، هو المنهج الهرمي الذي يصف الطبقات بأنَّها تلك الفئات التي تتدحرج نزولا من قمة ضيقة من الأغنياء إلى قاعدة واسعة من الفقراء وما بينهما من متوسطي الحال. وبالنظر إلى المنهج العلائقي فهو ينطلق من أنَّه لا طبقات مجردة موصوفة بعضها فوق بعض، بل أفراد تربطهم علاقات اجتماعية هي المدخل لفهم اللامساواة فيما بينهم. ولعل أفضل تمثيل على هذا المنهج العلائقي، حكمة الإمام علي بن أبي طالب حين قال: "ما حرم فقير إلا

بما متع به غني". وعلى عكس المنهج الهرمي الجامد، فالمنهج العلائقي حركي، صراعي، وقوامه مبدأ السيطرة والاستغلال.[1]

هذا التصور يقودنا إلى فهم العلاقة المتبادلة بين نمو الدخل القومي وتوزيعه من جهة، وتأثير نمط توزيعه على الخارطة الاجتماعية ومستوى معيشة الأفراد والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى. وبهذا الخصوص دعا الاقتصادي الانجليزي "دفيد ريكاردو" إلى أن يكون الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي منصباً على المبادئ التي تحدد توزيع مجمل الدخل(الناتج القومي) بين مختلف الفئات المساهمة في توليده. ومن هنا كانت بداية ظهور الملامح الطبقية من خلال معالجة ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل استنادا للحقوق المترتبة على الإنتاج الوطني والناجمة عن ملكية الموارد الاقتصادية. وانطلاقا من نموذج التطور هذا، يربط الباحثون الماركسيون وجود الدولة التقليدية بجماعات اجتماعية غير متساوية، يمكن اعتبارها كطبقات أولية تمارس إحداهما السيطرة وتستغل الطبقات الأخرى. ويشير اللجوء إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية للكشف عن الفروقات انطلاقا من الدراسة النقدية للمجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر.[2]

وإجمالا يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها:[3]

أ- اتجاه التسلسل والتمايز الدائم: محصلة هذا الاتجاه أساسها أن يضع الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه وكذلك الطريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله على وضعه في هذه

السلسلة. ويظهر اهتمام هؤلاء بالنواحي الذاتية والثابتة في المجتمع، ويرتب الأفراد على أساس مقاييس الامتياز والنفوذ داخل الأوساط الاجتماعية.

ب- الاتجاه الجمعي المتغير: ويهف إلى دراسة السلوك الجمعي في تأثره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الأفراد طبقا لعدد المقاييس الخارجية مثال المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغير ذلك.

وإذا ما تأملنا التصنيفات الطبقية السائدة والمتداولة في معظم الكتابات، نجدها لا تخرج عن ثلاثة تصنيفات أساسية: [4]

1- تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموما، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات: "عليا ومتوسطة ودنيا".

2- تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات "حاكمة (أو متنفذة)، متوسطة وكادحة".

3- تصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاثة طبقات "برجوازية، برجوازية صغيرة، وبروليتاريا".

ومن ناحية أخرى، يرى "نيكوس بولانتزاس" (أحد الماركسيين المحدثين)، أنَّ الطبقات تتحدد تحديدا جدليا وهيكليا بثلاثة محددات هي:[5]

- **المستوى الاقتصادي:** ويقصد به الموقع الذي تشغله الفئة الاجتماعية أو الطبقة في إطار مصفوفة علاقات الإنتاج القائمة، تلك التي تحدد نمط العلاقات الإنتاجية والتوزيعية السائدة، وتاليا نصيب كل فئة من الناتج الاجتماعي.

- **المستوى السياسي**: تتحدد الطبقات أيضا بموقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد، فهناك طبقات حاكمة، وطبقات محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو شريحة مهيمنة.

- **المستوى الإيديولوجي**: تتحدد الطبقات بمكانها في نسق العلاقات الطبقية-الإيديولوجية، أيّ بدورها في ميدان الصراع الفكري والإيديولوجي. فالطبقات تنقسم إلى طبقات محافظة وطبقات ذات رؤية تقدمية... إلخ.

ثانيا- في مفهوم الدولة وعلاقتها بالطبقة:

الدولة في هذه المعادلة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعيا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق

القوانين[6]. ويستند "عبد الله العروي" إلى مقولتين أساسيتين لوجود الدولة:

تقر المقولة الأولى، أنَّ الغاية المقدرة للبشر ليست من علم المرئيات، وأنَّ الحياة الدنيا هي بمثابة تجربة يجتازها المرء ليعرف قيمته وما يستحق من جزاء في حياة أخرى محجوبة عنه الآن وغير متناهية، بمعنى آخر، أنَّ الظواهر الكونية مؤقتة عابرة، ونفس الأمر بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية التي هي أساس الدولة[7]. وهي بذلك تعلو -الدولة- على الطبقات وليست حكرا على تنظيم اجتماعي دون الآخر.لذلك، فالدولة قبل كل شيء هي تنظيم اجتماعي، فهي اصطناعية لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة كلها. فإذا كانت الدولة في خدمة الفرد ليحقق غايته فهي مقبولة وشرعية، أمَّا إذا تجاهلت الهدف الأسمى أو عارضته فهي مرفوضة لا شرعية. فالدولة تبرر وجودها بأنَّها تقوم بتوفير الماديات التي تخدم الفرد، لكن ليس من حقها أن تحجب عنه الغاية التي يحي من اجل تحقيقها.[8]

والحقيقة، أنَّ الدولة ليست هي المجتمع، وإن كانت تمثل ضرورة أساسية لحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد في نفس الوقت. الدولة هي مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية والتي تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات. والدولة بهذا المفهوم المؤسسي تجد مشروعيتها في حماية مصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد. ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأنَّ لأجهزتها في الواقع وجودا مستقلا وحياة خاصة –

وربما مصالح فردية متميزة – يمكن أن تتناقض وكثيرا ما تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد[9]. والدولة بالقطع ليست المجتمع وإنَّما هي أداة المجتمع والأفراد معا لضبط إيقاع العلاقات الاجتماعية والطبقية في المجتمع. فهي حقيقة قانونية وسياسية وهي تحدد لكل فرد من المجتمع والأفراد وجودهما القانوني والاجتماعي وتنظم العلاقات بينهما[10]. الدولة وسيلة المجتمع ولكنها أيضا ضمان الأفراد. وهي ليست مجرد حصيلة التقابل القانوني والسياسي للأفراد والجماعة. فهي أيضا مجموعة من الأجهزة لها منطقها الخاص ومصالحها المتميزة.

فمع تطور ونمو أجهزة الدولة لم يعد من المستبعد أنَّ لتطور هذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة ضيقة تستخدم فيها سلطة الدولة والقهر القانوني لغير اعتبارات التوازن بين مصالح المجتمع وحقوق الأفراد. ولذلك فإنَّ أخطر ما تتعرض له مصالح المجتمع وحقوق الأفراد، هو أن يسود الاعتقاد في الاندماج والتطابق بين الدولة والمجتمع، وأنَّ كل ما يصدر عن أجهزة الدولة إنَّما هو تعبير عن المصلحة العامة[11]. وإذا كان من الضروري إبقاء التفرقة والحدود بين حقوق الأفراد ومصالح الجماعة وسلطات الدولة، فإنَّه ينبغي التذكير بأنَّ سلوك الأفراد والجماعات إنَّما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق. المقصود بالسياسة هنا اعتبارات السلطة، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي. وينبغي الاعتراف أنَّه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر العديد من الظروف والمؤثرات[12]. مع العلم أنَّ تغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى، لابد وأن يؤدي إلى اختلال المنظومة

الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع والأفراد معا. فسيطرة الفعل السياسي لا يؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه، بل غالبا ما يؤدي تدخل أجهزة السلطة في العملية الاقتصادية إلى تسخيرها لتحقيق مصالح فئوية طبقية اقتصادية ذاتية، وبالتالي شيوع الفساد والانحراف وبروز علاقات طبقية استثنائية. وبالمثل فإنَّ ترك سيادة المصالح الخاصة دون قيد أو رقابة كثيرا ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني وفرض سلطة الغني على الفقير، مما ينعكس سلبا على الانجاز الاقتصادي نفسه. ومع غياب الروادع الأخلاقية وسيطرة المصالح الاقتصادية الخاصة تختل العملية السياسية والأخلاق معا.[13]

بالإضافة إلى هذا فإنَّ "منطق العنصر الخارجي" يقود الدولة إلى إعادة ترتيب النظام الاجتماعي- الاقتصادي تبعا لاحتياجاتها الخاصة، وإلى إرغام هذا النظام على إجراء بعض التحولات[14]. فالليبراليون ظلوا لأمد طويل يصورون بشكل مخطئ دور الدولة الاقتصادي بوصفة دورا محايدا. وإذا كان من الخطأ أيضا التسليم بأنَّ الدولة مجرد عميل لإحدى الطبقات الاجتماعية، فإنَّها-الدولة- كما يرى "فيبر": "أداة سيطرة استغلالية طبقية تشوه الطبيعة الأصلية للإنسان وقدراته على التطور"[15]. فإنَّها تتدخل في الحياة الاقتصادية قبل كل شيء وفقا بمنطقها الخاص، وبخدمة ذاتها قبل الآخرين، ولتقديم صلاحياتها الذاتية وبيروقراطيتها عن طريق تغلغلها، وللحصول في نفس الوقت على فرصة لموظفيها لتحقيق مزايا جديدة[16]. ولا يقتصر عمل الدولة الاقتصادي على حالات تدخلها في السوق فقط، إنَّه يتعلق أيضا بآثار استراتجياتها السياسية الخالصة، إذ كلما ازدادت الدولة نموا تقوم بتغيير موقع المركز الذي تتجذب حوله مصالح العناصر الطبقية

الفاعلة، ويضعها على المستوى المادي في موقف المقترض والمدين، الأمر الذي يساعد في نفس الوقت على نمو فئة من الممولين الذين يتحالفون معها. وتقوم الدولة على المستوى الرمزي بمنح الآمال في الحصول على المناصب وفي الصعود الاجتماعي، بل وبمنح الألقاب الشرفية، وعلى هذا نرى أوضاع المشهد الاجتماعي تنقلب بأكملها.[17]

وفي المجمل، تبدو الدولة محافظة ومجددة في نفس الوقت، فهي محافظة لأنَّها تحول دون نشوء نخب منافسة لها داخل المجتمع المدني، ولأنَّها تستغل ذلك لتعزز قواها بشتى أنواع استراتيجيات الحماية لأنَّ مجمل أعمالها وغاياتها تدفعها إلى التنعم بالنظام القائم والخوف من التغيير.

وسلطة الدولة في هذا المقام ظاهرة اجتماعية، فهي تعني دور القائد في شبكة العلاقات الاجتماعية، وحيث أنَّ الظاهرة الاجتماعية تمتاز بأنَّها مترابطة ومتشابكة مع غيرها من الظواهر، ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض، فإنَّ العناصر المختلفة للحياة الأخلاقية والاجتماعية تشكل الدولة والأنساق والاتجاهات السياسية[18]. كما يستند النسق السياسي التمثيلي على مجموعة من القيم الاجتماعية التي توجه الدولة والعمل السياسي، وتلعب العوامل الاجتماعية دورا مؤثرا في السلوك السياسي والتنظيمات السياسية. ومن ثم فإنَّ التغيرات الاجتماعية والطبقية يصاحبها تغييرات في المظاهر السياسية والسلوك السياسي حيث تفضي في النهاية إلى تشكيل المشهد السياسي.

وعلى ضوء تصورات النظم الاجتماعية، فإنَّ في كل تنظيم اجتماعي توجد بعض الأوضاع الطبقية التي تتمتع بأحقية ممارسة

الضبط على الأوضاع الأخرى بقصد تأكيد فعالية القسر. بمعنى أنَّ هناك توزيعا متمايزا للقوى والسلطة اللذان يختلفان من حيث العامل المحدد للصراع الاجتماعي. إذ ينبغي أن ينظر إلى الأصل البنائي لأية صراعات جماعية على ضوء تسلسل الأدوار الاجتماعية وما يترتب عليها من توقع السيطرة أو التبعية[19]. ومن ناحية أخرى، فإنَّ التغير الاجتماعي يصاحبه حراك في مراكز وأوضاع الأفراد فيؤدي بالتالي إلى التغيير في توزيع السلطة وميادين الضبط التنظيمي، فتسعى الطبقات الوسطى الحضرية وراء السلطة وتستحوذ عليها من الصفوات الأرستقراطية والحكام الاستعماريين، وفي نفس الوقت تتلاشى جماعات اجتماعية قديمة[20]. ويؤدي الحراك الاجتماعي إلى قيام الطبقة الوسطى بأدوار في أعمال الحكومة بشكل مباشر أو من خلال عضويتها في الأحزاب. وقد قام العديد من المفكرين بدراسات تبين علاقة الطبقة الاجتماعية بالاختيارات السياسية، كسلوك التصويت والاتجاه نحو الحرية، ومن بين تلك التحاليل تلك التي توضح أنَّ وضع الطبقة يحدده الرأي العام[21]. ويتضمن تمايز جماعات صراعات مستمدة من تمايز الأدوار، بمعنى أنَّها تقوم على مدى ممارسة السلطة، فالانخراط أو الانفلات مع أدوار السلطة هو المرحلة الأولى في تحليل الصراع.

ويرى "داهر ندروف" أنَّ تعريفات "ماكس فيبر" في هذا الصدد أكثر قربا إلى الصواب، فالسلطة لدى فيبر تعني احتمال أنَّ من يكون فاعلا في العلاقات الاجتماعية يكون في وضع يساعده على تحقيق إرادته بغض النظر على الأساس الذي وصل به إلى هذا الاحتمال. وفي الواقع، فإنَّ الاختلاف بين مفهومي القوة والسلطة مرتبط بشخصية

الأفراد، وأنَّ السلطة ترتبط بالأوضاع أو الأدوار الاجتماعية لهم[22]. بمعنى أنَّ القوة مجرد علاقة واقعية وأنَّ السلطة علاقة شرعية للتحكم والخضوع، وبهذا المعنى يمكن وصف السلطة على أنَّها قوة شرعية. وتعد علاقة السلطة جزءا من البناء الاجتماعي والطبقي الذي يقود إلى صراعات جماعية تنجم عن ممارسة السلطة.

وبالرغم من المنافع الاجتماعية التي تؤديها عادة كل طبقة، فإنَّها تميل أحيانا إلى أن تنصرف بوجهها عن التضامن الذي يربطها بالطبقات الأخرى وتنسى المصالح التي تؤديها هذه الطبقات في رخاء الدولة وقوتها، وهي في هذه الحالة تندفع وراء رغبتها في الاحتفاظ بكيانها تحدوها رغبة في الارتقاء وقوة لا تتفق دائما مع ما يسود في المجتمع من اتجاهات وميولات وتستغل نفوذها استغلالا سيئا أو تنتهز فرصة حاجة الطبقات الأخرى إليها لكي تبسط نطاق المزايا التي تتمتع بها وتظل تدعي لنفسها الاحتفاظ بجميع الامتيازات التي خولتها لها وظائفها.[23]

ولهذا السبب أصبحت مسألة التنمية والتوازن الاجتماعي الوطني الهدف الرئيسي والشغل الشاغل لمؤسسات الدولة، ليس وحسب لأهميتها الوطنية في مجال الاستقرار الوطني وإنَّما لدورها في إطلاق قوى التغيير في جميع المجالات الإنسانية من جهة، ومن جهة أخرى للدور الكبير الذي لعبته في تحقيق التنمية الجزئية أو التنمية الغير مكتملة (أو المشوهة)، ممَّا أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت بدورها

في ظهور مؤشرات عدم الاستقرار السياسي الذي عادة ما يهدد الشرعية السياسية لسلطة الدولة.

لقد تبين من خلال التعمق في حالة الاختلال العامة التي نراها في المجتمع، أنَّ حالة الاضطراب والقلق الجماعي والمعارضة العنيفة والمسلحة وحالات الانفلات الأمني والتمزّقات التي تجتاح كل أو معظم المجتمعات ليست بعيدة بأيّ حال من الأحوال عن ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات المجتمع. إنَّها أزمات التوزيع والحرمان الاقتصادي وعدم العدالة التوزيعية؛ وإجمالا إنَّها الشوائب التي تعيب عملية التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. إنَّ عدم العدالة التوزيعية، تعني أنَّ هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، وهو ما يظهر في صورة الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانبين، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر. وبناءا على ذلك، فإنَّ اختيارات النظام السياسي تتوقف عليها صورة الواقع الاقتصادي والاجتماعي التي يكون عليها المجتمع ويتأثر بها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية، وهو الواقع الذي يعيشه المجتمع اليوم.

ثالثا- سياسات الدولة الوطنية في الجزائر وأبعادها الاجتماعية والطبقية:

لقد أدَّت عمليات البناء والتشييد الاقتصادي في الجزائر مع مطلع الاستقلال إلى توسيع قاعدة التصنيع والتحديث وانتهاج جملة من البرامج التخطيطية في مسابقة مع الزمن للتعويض عن عقود من زمن التخلف والاضطهاد الاستعماري، والتعويض عن مآسي المضطهدين

والمسحوقين من أبناء المجتمع من خلال مسيرة تنموية طموحة، تزايد على إثرها نطاق التشغيل وارتفاع مستوياته وزيادة التمدن وفرص التعليم والتكوين، زاد معها نمو في التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه وتعاظم أدوارها في المجتمع، الأمر الذي انعكس على مستويات الدخل الفردي وتغيرت معه أنماط المعيشة وتبدلت القيم الاجتماعية والثقافية حتى ترسَّخت هناك قناعة، بأنَّ هناك علاقة إيجابية طردية وقوية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية الحقيقية وبين عمليات التحديث والبناء الاجتماعي الوطني وما بين الاستقرار السياسي؛ ارتقى معها الفرد في مستويات السلم الاجتماعي وأصبح جزءا من الأدوار الاجتماعية التي وفرتها الدولة الوطنية من خلال مختلف البرامج والسياسات القطاعية وتشكلت معها جملة من البنى الطبقية والمهنية التي عكست واقع وحقيقة مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي. لكن سجَّلت التطورات المختلفة اللاحقة، أنَّ هناك تناقضا بين مستويات التنمية وبين عمليات التدرج الاجتماعي وبوادر التحول الديمقراطي، فقد شهدَّت الدولة تضخما متباينا في الأدوار والمراكز الاجتماعية-الاقتصادية، فلم تتأسس هذه الأخيرة على توقعات نموذج التنمية الاقتصادية الوطنية، أيّ بين تحديث أو لا حداثة في المجتمعات ولا أيَّ شيء ممَّا يمكن تسميته توجهاً مهما على مستوى الموقف السياسي والاقتصادي-الاجتماعي.[24]

إنَّ الإجراءات الهيكلية التي باشرتها الدولة عكست حقيقة أبعاد القرارات السياسية حول مضمون الإصلاحات التي تشكلت رؤاها لدى مختلف أطراف السلطة السياسية والتي لم تستطع الاستجابة للرشادة والفعالية الاقتصادية بفعل التمزق السياسي الحاصل والذي أضحى

الميزة المتكررة داخل النظام السياسي نفسه، الأمر الذي أدى إلى انحراف المسار التصحيحي الاقتصادي عن أهدافه الموضوعية المسطرة. هذه الدلالات عكست طبيعة النمط التنموي الخاص الذي ميزه التحكم الدولتي في أهم المدَّخرات التي تطلبتها المرحلة الانتقالية، مما ولَّد عناصر الضغط التي أفرزتها مختلف المجموعات، مما جعل مشروع الإصلاحات يحمل في طياته عناصر متضاربة ومختلفة رهنت مستقبل الاقتصاد الوطني وجعلته عرضة للفشل.

رابعا- الحركات الاجتماعية بعد مسيرة الإصلاحات وأثرها الطبقي:

يدور الجدل حول دور الحركات الاجتماعي ومدى إسهامه في التغيير الاجتماعي، ويطرح التساؤل حول ما إذا كانت الحركات تمثل فعلا مسبقا بهدف إحداث التغيير؟ أم أنَّها ردة فعل في سياق مقاومة الوضع القائم؟ ويرتبط هذا الجدل بجدل آخر حول ما تأخذه الحركات من أبعاد سياسية واجتماعية تعبيرية داخل الأوساط السياسية والاجتماعية. وفي إطار المفاضلة بين الأشكال التقليدية للفعل السياسي والأشكال الحديثة للفعل الاجتماعي، فإنَّ الحركات الاجتماعية تعيد صياغة قواعد لعبة السلطة السياسية المؤسسية بإعادة تحديد اللعبة نفسها، ودمج قواعد سلطة اجتماعية/مدنية ديمقراطية جديدة في المجتمع المدني، وتنقل مركز الجاذبية الاجتماعي السياسي من الديمقراطية السياسية المؤسسية في الدولة إلى ديمقراطية وسلطة أكثر مدنية ومشاركة في المجتمع المدني والثقافة. وهي بهذا المعنى لا

تسعى إلى سلطة الدولة، بل هي تسعى إلى الاستقلال عن الدولة. وهي هنا تنفي جوهر وغاية معظم الحركات الاجتماعية.[25]

وترى بعض التصورات، أنَّ الحركات الاجتماعية الجديدة يمكن النظر إليها من خلال التحليل الطبقي، حيث يمكن تحديد مفهوم أساسها الطبقي وصياغته في الطبقة الوسطى. وإلى جانب ذلك، هناك من يتمسك بالتحليل الطبقي حتى وإن لم تكن الحركات الاجتماعية الجديدة ذات أساس اقتصادي يمكن تصنيفه طبقيا، فهي على الأقل ذات ارتباط طبقي. ويعني ذلك أنَّ الأهداف والسياسات التي تسعى إليها ربما يكون لها انعكاسات شديدة الاختلاف بالنسبة للطبقات الاجتماعية المختلفة التي تختلف ميولاتها عند تحديد أولويات القضايا المطروحة.[26]

وتتعلق الحركة الاجتماعية في الجزائر بالمستوى الذي تحتله العناصر الاجتماعية داخل المجتمع، ومن هنا فقد وصفت بعض الدراسات السوسيولوجية المجتمع الجزائري، بأنَّه مجتمع التهميش بالنَّظر إلى أنَّ الأغلبية الساحقة منه هي بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، خاصة إذا علمنا أنَّ الإحصاءات الرسمية أشارت إلى أنَّ أربعة عشر مليون جزائري هم في حاجة ماسة إلى هذه المساعدة بعد رفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك. من ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر، يقبع أربعة ونصف المليون من دون أدنى دخل. وتشير نفس الإحصاءات الرسمية عن وجود فوارق اقتصادية اجتماعية مخيفة يعرفها المجتمع الجزائري، حيث أنَّ العشرة بالمائة الأغنى يستهلكون ما يقارب 32% من الدخل الوطني في حين أنَّ نسبة 40% الآخرين لم يستهلكوا سوى 6% من هذا الدخل.[27]

وقد ضمَّت بنية المجتمع في طياتها، الفئات الوسطى بمجملها التي أصبحت في حاجة إلى المساعدة الاجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية. فقد أصبحت فئات المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين -في ظل تدهور الأوضاع- إلى الحاجة الماسة لمختلف صور المساعدة الاجتماعية، وذلك إذا انطلقنا من نفس المقاييس الرسمية السابقة (فانطلاقا من قيمة الدخل الشهري: كل فرد لا يتجاوز دخله الشهري 7000 دج هو في حاجة إلى مساعدة اجتماعية). وقد توسعت دائرة التهميش -بسبب ارتفاع نسبة البطالة- إلى دوائر اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات، مهندسين، محامين،أطباء، وأساتذة.... هذه الفئات ذات التكوين العالي والتي بدأ البعض منها من جراء الشعور بالاحتقان تارة والتهميش تارة أخرى بالاتجاه نحو البحث عن متنفس جديد في الحركات الدينية السياسية، وهذا ما أثَّر لاحقا على التكوين السوسيولوجي للمجتمع الجزائري، الذي أصبح يتكون من فئات متنوعة تنبذ العملية السياسية. وتتشكَّل هذه الفئات من مختلف البطالين الشباب المتمركز في المدن الكبرى المعروفة بتأثيرها الكبير في الحراك الاجتماعي.[28]

وقد تميَّزت الحركة الاجتماعية في ظل التعددية السياسية بعدة خصائص أهمها، أنَّها حركة اجتماعية تموضعت أساسا في المدينة كفضاء اجتماعي-سياسي، بحيث أهمل عالم الريف والقوى الاجتماعية التابعة له، بسبب شكل الخطاب الشعبوي الذي أنتجته الدولة والذي ظل مسيطرا لفترات متتالية. من ذلك الإهمال مثلا، تهميش -على الصعيد الإعلامي- الصراع المحلي داخل الريف بين الفلاحين الصغار وأولئك المستفيدين من الثورة الزراعية وبين الملاك الذين يطالبون بأراضيهم،

خاصة بعد التوجهات الاقتصادية-السياسية الجديدة. ولم يأخذ هذا الصراع صدا إعلاميا إلاَّ بعد انتقاله إلى المدينة من خلال المسيرات التي قامت بها مختلف أطراف الصراع[29]. وقد انعكس هذا التركيز في المقام الأول على المدينة كفضاء للحركة الاحتجاجية وعلى القوى الاجتماعية المتواجدة فيها وعلاقتها بالحياة السياسية، فأصبح الشباب العاطل عن العمل في المدينة-ونظرا لتواجده فيها- المستهدف الأول من قبل الفاعل السياسي، (الأحزاب، الخطابات والشخصيات السياسية،...) أكثر من ذلك الشباب العاطل عن العمل المتواجد في الريف، رغم أنَّ الواقع يؤكد أنَّ البطالة أكثر حدة في الريف عنها في المدينة. لكن ما دام شباب المدن العاطلين عن العمل هم الأكثر استهدافا من الناحية السياسة، فقد أصبحوا الأكثر مشاركة في الحركات الاجتماعية بسماتها الجديدة، وتحولوا إلى قاعدة اجتماعية واسعة للحركات السياسية داخل المدينة.[30]

وإذا كانت الحركات الاجتماعية بأجيالها والمجتمع المدني هي الفضاء التي تمارس فيه الطبقات الصراع حول فرض الهيمنة الاجتماعية والثقافية، فإنَّ الصراع الطبقي السياسي يجد مجاله بشكل رئيسي داخل العملية السياسية المباشرة. ومع احتدام هذا الصراع بمجالاته المختلفة أو ميله إلى الحل لصالح هذه الطبقة أو تلك، يتأثر في سياقه المناخ العام الذي تخوض فيه الحركات الاجتماعية صراعاتها، ومن ثمَّ يتغير المدى النسبي الذي تؤثر به هذه الطبقة أو تلك على الفاعلين الاجتماعيين أو على المزاج العام لجمهور الحركة الاجتماعية.[31]

ويبدو أنَّ التحكم في صيرور المراحل التاريخية هي محور الصراع الاجتماعي القائم بين الطبقات كما تحدده علاقات الهيمنة.

خاتمة:

لم يعد هناك شك، في أنَّ الفشل الذي مني به المشروع الوطني للتنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة. ولعل من أهم الظواهر المرضية التي انتشرت انعكاسا لحالة التخلف الاجتماعي هي: الرشوة، والمحسوبية، والزبونية، وروح الاتكال، والمضاربة، وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة، مثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك، فقد تطورت إلى ممارسات تجسد "خوصصة الدولة"، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية، التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم.

ويبدو بذلك مشهد النظام السياسي وكأنَّه مرتب على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يهدفون إلى المحافظة على الوضع القائم والامتيازات التي يتمتعون بها.

وفي صعيد آخر، يلاحظ فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي تعاني حالة من الاضطراب والاختلال، نظرا إلى عمق التحولات التي تواجه المجتمع، واستخدامها من قبل السلطة في إنتاج نسق للقيم يعمق من حالة

الاضطراب الراهنة. ويرتبط بذلك اتساع الفجوة بين الشرائح والفئات الاجتماعية -وهي الفجوة التي تقوم على عناصر تعتبر موضوع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية العظمى في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى)- ذلك أنَّ هذا التفاوت، ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة وتحويل الأموال العمومية، ممَّا أنتج شعورا بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص.

وهكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي -التي كانت خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبوية قوية- ميزة جوهرية وكان من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها. ويبدو ذلك واضحا من ردود فعل القوى الاجتماعية والسياسية المستفيدة من النظام الريعي، حيث لا تزال تدافع عن مواقعها ضمنه. ويتجلى ذلك خاصة في رفض إحداث القطيعة، واللجوء إلى استخدام العنف الذي تعمل بواسطته قوى التحالف بين أصحاب الثروة غير المشروعة وبعض التيارات السياسية المتطرفة، وكذلك قوى أجنبية من مصلحتها تعميق حالة التوتر الاجتماعي وحالة الشغور الاقتصادي.

الهوامش:

[1]- فواز الطرابلسي، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: إثبات وجود**. (بيروت: مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هينرش بل، 2013)، ص. 11.

[2]- جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة: علي المصري. (ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2007)، ص. 118.

[3]- هشام محمود الإقداحي، **الحراك السياسي**. (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص ص. 77-78.

[4]- محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص. 17.

[5]- محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص. 18.

[6]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، (الجزء الثاني).** (ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص. 702.

[7]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**. (المغرب: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص. 12

[8]- المرجع نفسه، ص. 12.

[9]- حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا و مشاكل**. (القاهرة: دار الشروق 1993)، ص. 22.

[10]- **نفس المرجع**، ص. 24

[11]- **نفس المكان**.

[12]- **نفس المرجع**، ص. 25.

[13]– **نفس المرجع**، ص 26.

[14]- بادي برتران، **الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام**، ترجمة: لطيف فرج. (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص ص. 139-140.

[15]- عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص. 705.

[16]- بادي يرتران، **مرجع سابق**، ص. 140.

[17]- **نفس المرجع**، ص. 141.

[18] حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993)، ص. 109.

[19] هشام محمود الإقداحي، **مرجع سابق**، ص. 197.

[20] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص. 109.

[21] **نفس المرجع**، ص. 110.

[22]- هشام محمود الإقداحي، **مرجع سابق**، ص ص. 197-198.

[23]- **نفس المرجع**، ص. 198.

[24]- أكرم عبد القيوم وآخرون، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسة عن الحركات الاجتماعية في مصر- السودان- الجزائر- تونس- سوريا-لبنان- الأردن**، ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والافريقية،2006،ص 40.

[25]- **نفس المرجع**، ص. 41.

[26]- **نفس المرجع**، ص. 37.

[27]- على الكنز وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة-المغرب العربي-**، القاهرة: مكتبة مدبولي.1998، ص. 52.

[28]- **نفس المرجع**، ص ص. 52-53.

[29]- **نفس المرجع**، ص. 48.

[30]- **المكان نفسه**.

[31]- أكرم عبد القيوم، **مرجع سابق**، ص. 37.